الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف السورية

The impact of operational risks on the financial performance of Syrian banks

إعداد: آية مجد عباس

إشراف: د. ياسر كفا

2024-2023

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

يُؤۡتِي ٱلۡحِكۡمَةَ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار ، إلى من يعطي بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، إلى من ساندني بكل خطواتي المتعثرة ... أبي الغالي

إلى ملاكي في الحياة.. إلى معنى الحب و معنى السعادة إلى التي دعاؤها سر وجودي و سبب نجاحي إلى من وثقت دوما بقدراتي بأضعف حالاتي .. امي الحبيبة

إلى من هي جزء من روحي وجزء من قلبي إلى من هي سر سعادتي و املي و قوتي بالحياة إلى من أتمنى لها دوما كل الحب والتألق و احبها حبا لا يمكن وصفه .. اختي جودي الحبيبة

إلى حبيبي و قوتي إلى من أحبه بأخطائه وعثراته، إلى من استند عليه في جميع اوقاتي، إلى من أتمنى أن أراه بأفضل الحالات دوما .. اخي حبيبي و وحيدي محمد

إلى تلك المطّلعة على عثراتي وعيوبي، إلى صديقتي وحبيبتي واختي الثانية ، إلى التي تحبني دون أن ابذل مجهود .. ابنه عمي الغالية نور عباس

إلى من مُدّت أياديهم في أوقات الضعف، غير راضين باستكانتي أهدي هذا البحث، إليكم يا أصدقائي الدّاعمين في أحلك الظروف أهدي لحظة فرحي...

لبنى ، لين ، آية ، لانا ، لين

في نهاية هذا المشروع أقدم كل الشكر و الامتنان لجميع الدكاترة المميزين طول مسيرتي الجامعية و اختص الشكر للدكتور المميز ياسر كفا الذي قام بالإشراف على مشروعي.. صاحب الحضور المميز ، كنت خير مرشد و القدوة التي يحتذى بها لاي طالب .. شكرا لجهدكم و وقتكم

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف السورية خلال الفترة الزمنية 2019–2023 حيث طبقت على المصارف التقليدية العاملة في سوريا وهم بنك قطر الوطني سورية، بنك الشرق، بنك الائتمان الأهلي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وتم الاعتماد على أربع متغيرات تابعة للأداء المالي وهم المديونية، كفاية رأس المال، السيولة، الربحية، وتم باستخدام المقاييس الإحصائية وأسلوب الانحدار الخطي بواسطة spss.

توصل البحث الى وجود تشتت في بيانات المتغيرات لجميع المصارف، وتوصل البحث إلى عدم وجود أثر للمخاطر التشغيلية في المديونية والسيولة والربحية للمصارف الخاصة، بينما يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال. وتحسن الأداء المالي لمعظم البنوك بينما تذبذبت المخاطر التشغيلية جداً، ومعظم المصارف شهدت تحسن في السيولة والمديونية، ونسبة كفاية رأس المال كانت مرتفعة خلال فترة البحث لجميع المصارف،

ومن أهم التوصيات:

- يجب على البنوك التركيز على تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقليلها بشكل مستدام من خلال تحسين العمليات الداخلية والاستثمار في التكنولوجيا.

- ينبغي للبنوك العمل على زيادة كفاءة استخدام الأصول لتحقيق أعلى عائد ممكن. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة المحفظة الاستثمارية وتقديم خدمات مالية مبتكرة.
- يوصى بمواصلة تحسين إدارة الديون لتقليل نسب المديونية، مما يعزز من استقرار البنوك على المدى الطويل. يمكن ذلك من خلال البحث عن مصادر تمويل بديلة وتحسين الهيكلة المالية.
- ينبغي للبنوك الحفاظ على نسب كفاية رأس المال المرتفعة لضمان القدرة على تحمل الخسائر في الأوقات الصعبة. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الاحتياطات الرأسمالية وإعادة استثمار الأرباح.
- يجب على البنوك العمل على تحسين نسب السيولة لضمان القدرة على تلبية الالتزامات القصيرة الأجل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة التدفقات النقدية وزيادة الاستثمارات في الأصول السائلة.

كلمات مفتاحية: المخاطر التشغيلية، المديونية، كفاية رأس المال، السيولة، الربحية.

Abstract

The research aimed to study the impact of operational risks on the financial performance of Syrian banks during the period 2019-2023. It was applied to traditional banks operating in Syria, namely Qatar National Bank Syria, Bank of the Orient, National Credit Bank, Banque Bemo Saudi Fransi, International Bank for Trade and Finance. The study relied on four dependent variables of financial performance: indebtedness, capital adequacy, liquidity, and profitability, using statistical measures and linear regression analysis with SPSS.

The research found a dispersion in the data of the variables for all banks. It concluded that there is no impact of operational risks on the indebtedness, liquidity, and profitability of private banks, while there is an impact of operational risks on capital adequacy. Financial performance improved for most banks, while operational risks fluctuated greatly. Most banks saw improvements in liquidity and indebtedness, and the capital adequacy ratio was high during the study period for all banks.

Key recommendations include:

- Banks should focus on developing effective strategies to manage and sustainably reduce operational risks by improving internal processes and investing in technology.
- Banks should work on increasing the efficiency of asset utilization to achieve the highest possible return. This can be done by improving portfolio management and offering innovative financial services.
- It is recommended to continue improving debt management to reduce indebtedness ratios, which enhances the long-term stability of banks. This can be achieved by seeking alternative funding sources and improving financial structuring.
- Banks should maintain high capital adequacy ratios to ensure the ability to withstand losses in difficult times. This can be achieved by increasing capital reserves and reinvesting profits.
- Banks should work on improving liquidity ratios to ensure the ability to meet short-term obligations. This can be achieved by improving cash flow management and increasing investments in liquid assets.

Keywords: operational risks, indebtedness, capital adequacy, liquidity, profitability.

الفهرس

Contents

الفصل التمهيدي الإطار العام للبحث 11

أولاً: الدراسات السابقة: 2

ثانياً: مشكلة البحث: 6

ثالثاً: فرضيات البحث: 7

رابعاً: أهمية البحث: 8

خامساً: أهداف البحث: 8

سادساً: متغيرات البحث: 8

سابعاً: منهج البحث: 9

الفصل الأول الإطار النظري للبحث 10

المبحث الأول: المخاطر المصرفية 12

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية: 12

ثانياً: المخاطر المحيطة بالبنوك التجارية: 12

المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية 16

أولاً: مفهوم المخاطر التشغيلية: 16

ثانياً: انواع المخاطر التشغيلية: 17

ثالثاً: استراتيجيات إدارة المخاطر: 18

رابعاً: متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية: 19

المبحث الثالث: الأداء المالي 22

أولاً: تعريف الأداء المالي: 22

ثانياً: أهمية تحليل الأداء المالي: 22

ثالثاً: معايير الأداء المالي: 24

رابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي: 25

الفصل الثاني الإطار العملي للبحث 29

اولاً: لمحة عن عينة البحث: 31

ثانياً: متغيرات البحث: 32

المبحث الثاني: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات 33

أولاً: التوصيف الاحصائي: 33

ثانياً: تطور متغيرات البحث: 35

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث: 41

النتائج والتوصيات: 45

المراجع 47

فهرس الجداول

العنوان	رقم الصفحة
الجدول (1) التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث	33
الجدول (2) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في المديونية	41
الجدول (3) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال	42
الجدول (4) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في السيولة	43
الجدول (5) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في الربحية	44

فهرس الأشكال

العنوان	رقم الصفحة
الشكل (1) تطور متغيرات بنك قطر الوطني	35
الشكل (2) تطور متغيرات بنك الشرق	36
الشكل (3) تطور متغيرات بنك الائتمان الأهلي	37
الشكل (4) تطور متغيرات بنك بيمو السعودي الفرنسي	38
الشكل (5) تطور متغيرات المصرف الدولي للتجارة والتمويل	39

الفصل التمهيدي

الإطار العام للبحث

المقدمة:

مع التغيرات المتسارعة وتنامي موجة الانفتاح وتحرر الأسواق، وجدت المصارف نفسها في مواجهة تحديات عديدة، وتزايدت أهمية المخاطر المصرفية كأحد أبرز السمات الملازمة لجوهر العمل المصرفي، وشكلت تلك المخاطر الهاجس الأكبر لدى المصارف بوصفها واحدة من أهم التهديدات التي تطال نتائج واستمرارية النشاط المصرفي. ومن هنا لم يعد التحدي الأكبر أمام المؤسسات المصرفية العمل على جذب وتنمية الأموال فحسب، بل استثمار هذه الأموال أيضاً بالشكل الأمثل بما يعود بالنفع على المؤسسة المصرفية، ويسهم في تحقيق أعلى ربحية في ظل أقل قدر ممكن من المخاطر.

ودأبت القطاعات المصرفية على الحفاظ على مستوى معقول من المخاطر المصرفية عند اختيارها لأنشطتها واستثماراتها، وذلك بما يضمن تحييد أثر هذه المخاطر عن استمرارية المصرف ويحقق الربحية المنشودة. وهذا ما سعت المصارف السورية إلى تحقيقيه أيضاً على مدى سنوات عملها، ولكن تحديات جديدة كانت قد فرضت على القطاع المصرفي في سورية مع بدء الأزمة السورية في عام 2011، حيث تسببت الأزمة بتعزيز حالات إضافية من المخاطر المصرفية، وهو ما ترك أثره المحتوم على المصارف في سورية.

ومن أهم المخاطر التي تواجه القطاع المصرف هي المخاطر التشغيلية التي تعترض العمليات اليومية للمصارف ولكون بيئة القطاع المصرفي بيئة متداخلة ومتعددة المتغيرات والعوامل مما يجعلها في مواجهة مستمرة مع المخاطر التشغيلية والمخاطر التشغيلية هي الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الأفراد والنظم والعمليات الداخلية أو نتيجة لأحداث خارجية وتترتب على هذه العوامل السابقة المخاطر التشغيلية ويمكن تجنب تلك المخاطر او تخفيضها من خلال الأساليب الرقابية المختلفة.

ويأتي هذا البحث للإجابة عن التساؤلات المطروحة من خلال القيام بدراسة حول أثر المخاطر التشغيلية في أداء المصارف التقليدية الخاصة في سورية.

أولاً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (زينب، نواصرة وصابرينة، بن قديدح وجمال الدين، قدام، 2023): أثر مخاطر التشغيلية والمالية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر التشغيلية والمالية على الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2021، بالإضافة إلى اختبار أثر الخصائص المالية للمؤسسة والتي تمثل المتغيرات الضابطة على أدائها المالي، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج (Eviews10) لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات، وتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية والمالية على الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة في حين أثبتت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات معنوية بين حجم المؤسسة والمخاطر التشغيلية، ووجود علاقة سلبية ذات معنوية بين معدل المبيعات والمخاطر المالية والإنتاجية، بينما حجم السيولة لا يفسر التغير الحاصل في الأداء المالي لمؤسسة ميناء جن جن خلال فترة الدراسة.

2. دراسة (زهراء، سكندري وعبد القادر، علي، 2023): تأثير إدارة المخاطر على الأداء الماي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وهذا من خلال اسقاطها على حالة مؤسسة ميناء تنس وقد تمت معالجة الموضوع من خلال تحليل وتتبع تطور مجموعة من المؤشرات الخاصة بتقييم المخاطر، وكذا مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة بما يسمح من تقديم قراءة حول العلاقة بين مؤشرات الدراسة. وقد تبين أن مؤسسة ميناء شلف تعتمد مقاربة خاصة لإدارة وتقييم المخاطر، وخاصة المخاطر المالية وقد كان ذلك واضحا بتحسين مؤشرات الأداء المالي مثل رأس المال العامل والخزينة.

3. دراسة (عبد اللطيف، محمد وعبد الرحمن، أمجد ومهدى، محمد، 2022): تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية لتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى بيان اهمية إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك وتحديد المتطلبات النوعية والكمية لتفعيل إدارة المخاطر التشغيلية والتي تم إدراجها ضمن البنود الأساسية في اتفاقية بازل || الدولية والملزمة من قبل البنك المركزي للسعي نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتناولت الدراسة أثر تفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي والإداري للبنوك وانعكاس ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتم تطبيق الدراسة الميدانية على ١٧ بنك داخل جمهورية مصر العربية التابعة للبنك المركزي المصري والتي تمثل نسبة 46,15 % من إجمالي البنوك.

وكانت أهم نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومباشر لتفعيل إدارة المخاطر التشغيلية على الاداء المالي والإداري للبنوك كما تبين وجود اثر إيجابي لتحسين الاداء المالي والإداري للبنوك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكانت أهم توصيات الدراسة هي ضرورة إنشاء إدارات مستقلة للمخاطر التشغيلية وتفعيلها من خلال بالتطبيق المتكامل للمبادئ والممارسات السليمة في إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية التي اصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية مع التوسع في تطبيق النظام ليشمل كافة الفروع بالبنك لما يحققه

الدراسات الأجنبية:

4- دراسة (Al-Shari, H. A., & Lokhande, M. A, 2023):

The relationship between the risks of adopting FinTech in banks and their impact on the performance

تولي البنوك اهتماما كبيرا للتعرف على مخاطر اعتماد التكنولوجيا المالية ومدى تأثيرها السلبي على أعمالها. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين مخاطر تبني التكنولوجيا المالية في البنوك وتأثيرها على الأداء، حيث تم استخدام بطاقة الأداء المتوازن لقياس الأداء. تحدد هذه الدراسة أربعة مخاطر، وهي أهم المخاطر التي تؤثر على التكنولوجيا المالية في البنوك: المخاطر النظامية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، والمخاطر السيبرانية. تم جمع البيانات من خلال استبيان لـ 263 مشاركًا على المستوى الإداري لفروع البنوك في اليمن في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2021. وتم استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية PLS-SEM ونهج منفصل من مرحلتين للموافقة على بنيات النموذج. أثبتت الدراسة

الحالية صحة العلاقة المقترحة بين المخاطر وتأثير متغيرات المخاطر على بعضها البعض، باستثناء تأثير مخاطر التعهد على المخاطر السيبرانية. كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن المخاطر السيبرانية والمخاطر التشغيلية لاعتماد التكنولوجيا المالية لها تأثير سلبي على أداء البنوك. لكن مخاطر الاستعانة بمصادر خارجية لاعتماد التكنولوجيا المالية لها تأثير إيجابي على أداء البنوك، ولا تؤثر المخاطر النظامية على أداء البنوك. ولذلك تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تساهم في تحليل مخاطر تبني التكنولوجيا المالية في البنوك وتأثيرها على الأداء. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يعطي صورة واضحة لصناع القرار في البنوك للتعرف على الجانب المظلم من اعتماد التكنولوجيا المالية.

5- دراسة (Frame, W. S., McLemore, P., & Mihov, A., 2023):

Haste Makes Waste: Banking Organization Growth and Operational Risk

توضح هذه الدراسة أن نمو التنظيم المصرفي يرتبط بارتفاع الخسائر التشغيلية لكل دولار من إجمالي الأصول وحدوث مخاطر الذيل. توفر دراسات الأحداث التي تستخدم نشاط الاندماج والاستحواذ والانحدارات المتغيرة المفيدة أدلة ثابتة. تختلف العلاقة بين نمو المؤسسة المصرفية والمخاطر التشغيلية حسب أنواع أحداث الخسارة وفئات الميزانية العمومية. لقد أثبتنا أن النمو المرتفع ينبئ بمخاطر تشغيلية أسوأ خلال الأزمة المالية العالمية. ولهذه النتائج آثار على أداء البنك وإدارة المخاطر والإشراف في الصناعة المصرفية المتنامية والمتماسكة باستمرار.

أوجه الشبه بين البحث والدراسات السابقة أن:

جميع الدراسات تركز على تأثير إدارة المخاطر، سواء كانت تشغيلية أو مالية، على الأداء المالي للمؤسسات والبنوك. وتعتمد الدراسات على تحليل البيانات المالية واستخدام النماذج الإحصائية لدراسة العلاقة بين المخاطر والأداء المالي.

بينما أوجه الاختلاف كانت:

عينة البحث والفترة الزمنية حيث تم تطبيق البحث على المصارف التقليدية العاملة في سوريا خلال 2019-2023. والمتغيرات المدروسة حيث تم اعتماد متغيرات أكثر للأداء المالي.

ثانياً: مشكلة البحث:

يجب على المصارف ان تسعى بشكل دائم لتحقيق الربح وتحسين أدائها لكي تضمن البقاء والاستمرارية، ولكن تحقيق هذا الهدف قد يتسم في الصعوبة في الكثير من الحالات إذ أن الأعمال المصرفية تتسم في الكثير من القيود والمخاطر ولا سيما المخاطر التشغيلية فهي من المخاطر المتأصلة مع الأعمال المصرفية لكونها بيئة معقدة ومتداخلة وانطلاقا من المشكلة يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي:

هل يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في أداء المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

التساؤلات الفرعية:

1. هل يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في مديونية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
2. هل يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

3. هل يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في سيولة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

4. هل يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

استنادا الى تساؤلات البحث يمكن صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

1- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر التشغيلية في مديونية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر التشغيلية في سيولة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

رابعاً: أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته النظرية من كونه يتناول دراسة أثر مخاطر التشغيل في الأداء المالي للمصارف التقليدية الخاصة في سورية، ويعتبر ذو ضرورة وأهمية كبيرة لتوصيف واقع التحديات المفروضة على المصارف عامةً والمصارف العاملة في سورية فالمخاطر التشغيلية تمثل عبئ على المصارف لكبر حجمها وخصوصاً في أوقات الأزمات ومن الواجب تطوير الأساليب لمحاربة هذه المخاطر وتقليلها وكونها من المخاطر الهامة في المصارف يأتي هذا البحث لبيان مدى تأثر نتائج أعمالها بفعل المخاطر التشغيلية.

خامساً: أهداف البحث:

1- تحديد أنواع المخاطر التشغيلية وتأثيرها على المديونية. تحليل البيانات المالية للمصارف لتحديد العلاقة بين المخاطر التشغيلية والمديونية.

2- تحليل تأثير المخاطر التشغيلية على كفاية رأس المال في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- استكشاف تأثير المخاطر التشغيلية على سيولة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- تقييم تأثير المخاطر التشغيلية على ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

سادساً: متغيرات البحث:

المتغيرات المستقلة:

- المخاطر التشغيلية= $\frac{\text{المصارف التشغيلية}}{\text{الأصول}}$

المتغير التابع:

- الربحية= $\frac{\text{العائد}}{\text{الأصول}}$
- السيولة= $\frac{\text{التسهيلا الائتمانية}}{\text{الودائع}}$
- المديونية= $\frac{\text{الودائع}}{\text{حقوق الملكية}}$
- كفاية رأس المال= $\frac{\text{(Tier 2) رأس المال التكميلي + (Tier 1) رأس المال الأساسي}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}$

سابعاً: منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم العمل في القسم النظري على عرض مفاهيم المخاطر التشغيلية والأداء المالي وفي القسم العملي تم عرض التحليل الوصفي للبيانات ثم التحليل البياني واختبار الفرضيات لعينة البحث باستخدام SPSS.

الفصل الأول

الإطار النظري للبحث

تمهيد:

تم تقسيم الإطار النظري الى ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: المخاطر المصرفية

في هذا المبحث تم عرض المخاطر المصرفية عموماً وتعريفها.

المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية

في هذا المبحث تم عرض مفهوم المخاطر التشغيلية وأنواعها واستراتيجيات إدارة المخاطر ومتطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

المبحث الثالث: الأداء المالي

في هذا المبحث تم عرض تعريف الأداء المالي وأهميته ومعاير الأداء المالي ومؤشرات تقييم الأداء.

المبحث الأول: المخاطر المصرفية

أولاً: تعريف المخاطر المصرفية:

يمكن تعريف الخطر على أنه حدث غير مؤكد ولكنه ممكن، قد يتسبب في بعض الخسائر وينبع من عدم اليقين بشأن الانحراف عن النتيجة المرجوة، وتعرف المخاطر المصرفية بأنها ظاهرة تحدث أثناء سير العمليات المصرفية قد تنشأ لأسباب داخلية أو خارجية، وتسبب آثاراً سلبية على هذه الأنشطة من خلال تدهور جودة الأصول أو انخفاض الأرباح أو حتى تسجيل الخسائر، وكلها تؤثر على وظائف البنك. (مناد وسايح، 2021، ص67)

وعرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) أنها احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، والُحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى. (شخوم وحفاي، 2021، ص221)

ويقصد بالمخاطر المصرفية احتمال وقوع أي حدث أو تهديد من شأنه أن يؤثر بالسلب، أو يزيد من تقلب عوائد الأرباح أو التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها لمجموعة من التغيرات. (طه وبكر، 2022، ص988)

ثانياً: المخاطر المحيطة بالبنوك التجارية:

تعد المخاطر في ظل التغيرات المتسارعة من أكبر التحديات التي تواجه البنوك التجارية وتؤثر تأثيراً كبيراً في أدائها وربحيتها، إذ تختلف وتتنوع هذه المخاطر باختلاف بيئات العمل والأنشطة المختلفة التي تمارسها البنوك، وأهم هذه المخاطر:

1. المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها المخاطر التي تمثل فشل أحد طرفي اتفاقية التمويل بتلبية التزاماته مما يلحق خسائر مالية بالطرف الآخر، وتنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض من الوفاء في الوقت المحدد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للمصرف، وتمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة وتكاليف ومصاريف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر. (الشمري، 2013، ص 47)

2. مخاطر السيولة:

تعد مخاطر السيولة أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، كون أن نقص السيولة يؤدي إلى العديد من المخاطر والتي بدورها تؤدي إلى فقدان الثقة في البنك بحد ذاته. ويمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي تؤذي إلى تحقيق خسائر عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير المال اللازم أو عدم كفاية الأصول السائلة أو إمكانية القيام بذلك ولكن مع تكبد خسائر كبيرة أو غير مقبولة. (شاهين والبغدادي، 2019، ص 9)

3. المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسة للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية ، والتي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي سيؤثر سلبا على الإيرادات ومن ثم على الأرباح ناتجة عن مهام العمال نتيجة لأدائها بطريقة غير ملائمة أو غير كافية. (زينب واخرون، 2023،ص15)

4. المخاطر السوقية:

تعتبر المخاطر السوقية عنصراً ملازماً للعمل المصرفي، وهي تشمل أنواعاً متعددة من المخاطر تتناسب مع طبيعة العمل المصرفي وتشكل انعكاساً للبيئة التي يعمل بها بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إن المخاطر السوقية بكافة أنواعها تؤثر بكل تأكيد على أداء المصرف وربحيته ونتيجة أعماله، وربما استمرا ريته ووجوده، ويقصد بالمخاطر السوقية، خسارة في المركز المالي بسبب تغيرات في أحد أو كل عوامل مخاطر السوق أو هي مخاطر تعرض البنك للخسائر الناتجة عن تحركات أسعار السوق نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأوراق المالية. (الأجنف، 2018، ص 99)، وتضم المخاطر السوقية:

- **مخاطر أسعار الفائدة:**

وهي إحدى أنواع مخاطر السوق التي تحدث نتيجة لتغير أسعار الفائدة وعدم تطابق استحقاقات الموجودات والمطلوبات لعملة ما أي ترتبط مخاطرة أسعار الفائدة للمصرف بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمها، بسبب تقلبات أسعار الفائدة. وتعرف بأنها الاختلاف في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع التغيرات في سعر الفائدة السوقية (الحجاوي، 2013، ص66).

- **مخاطر سعر الصرف:**

تعرف مخاطر سعر الصرف بأنها "المخاطر التي تنشأ بسبب التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات، أو في المركز المتحفظ بها في تلك العملات حيث تسعي المصارف إلى توظيف أموالها في استثمارات أجنبية بهدف زيادة الأرباح من جهة وتنويع محفظة أصولها لتخفيض المخاطر من جهة أخرى، أو هي الخسارة المباشرة المحتملة أو الخسارة غير المباشرة في التدفقات النقدية، والأصول والخصوم وصافي الربح وبالتالي القيمة السوقية للأسهم نتيجة تحرك سعر الصرف (عمران، 2015، ص490).

- **مخاطر التسعير:**

تتمثل مخاطر السعر في الخسارة التي يتكبدها المصرف نتيجة للتغيرات المعاكسة للأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات أسواق السندات والأسهم والسلع. (بورقبة وزرارقي، 2015، ص109)

5. مخاطر رأس المال:

هي احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول (حماد، 2003، ص74).

6. مخاطر التضخم:

تتمثل مخاطر التضخم بالمخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية لقيمة الاستثمار أو العائد الذي يتوقع منه نتيجة لوجود حالة التضخم في الاقتصاد فالأموال التي توجه إلى الاستثمار في أصول مالية اليوم تمتلك قوة شرائية أعلى من قيمة تلك الأموال حينما تسترد بعد فترة من الزمن، وفقاً لما يعرف بالقيمة الزمنية للنقود وبالتالي أصبح المستثمرون عموماً بسبب شيوع حالة التضخم في كل اقتصاديات العالم رغم تباينها بمستوى معدل التضخم، يبحثون عن الاستثمارات التي يمكن أن تحميهم أو تجنبهم الآثار السلبية للتضخم (الكافي، 2014، ص226).

المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية

أولاً: مفهوم المخاطر التشغيلية:

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية سنذكر بعضاً منها:

وعرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو ضعف في أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية.

وتعرف المخاطر التشغيلية أيضا بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية. وهي تتعلق بإدارة مخاطر التشغيل والعمليات وحوادث الأداء.

وتعرف أيضا بأنها تلك المتعلقة بالنظم والعمليات والموظفين داخل المؤسسة، وتكون نتيجة لنقص هذه المكونات أو عدم كفاءتها أو فشلها في أداء مهامها، ويكون لها أثر على أداء المؤسسة و رأس مالها الاقتصادي المخصص لتغطية المخاطر.

كما تعرف على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن الإجراءات الداخلية غير المناسبة أو الخاطئة، والأخطاء البشرية، وفشل أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والأحداث الخارجية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للمخاطر التشغيلية هي: المخاطر الناتجة عن العمليات اليومية للمؤسسة، أو الخسائر الناجمة عن ضعف أنظمة المعلومات، ضعف الأشخاص، وفشل العمليات الداخلية أو بسبب أحداث خارجية أخرى تؤثر بشكل سلبي أو إيجابي نسبة إلى الأرباح المتوقعة.(زينب واخرون، 2023،ص15)

ثانياً: انواع المخاطر التشغيلية:

أنواع المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل: (عبد اللطيف واخرون، 2022، ص75-76)

1- مخاطر العمليات الداخلية Internal Processes risk: وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية والضعف في انظمه الرقابة والتدقيق الداخلي والاخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات مثل: الاخطاء في ادخال البيانات الدخول الى البيانات لغير المصرح لهم بذلك.

2- العنصر البشري: وهى الخسائر الى يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد، كما تشمل الافعال التي يكون الهدف منها الغش أو اساءه استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسه الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين.

3- مخاطر النظم Systems risk: وهي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنيه التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توافر الانظمة ، وأي عطل أو خلل في الانظمة ، مثل : انهيار أنظمه الكمبيوتر ، الاعطال في انظمه الاتصالات.

4- مخاطر الأحداث الخارجية External events risk: وهى الخسائر الناشئة عن اعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي اضرار تصيب الممتلكات والاصول وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدره البنك في مواصلة العمل.

5- المخاطر القانونية Legal risk: هي الخسائر الناتجة عن الغرامات والجزاءات المطبقة على البنوك في حاله إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونية، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد، أو لكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم.

ثالثاً: استراتيجيات إدارة المخاطر:

يمكن ايجاز استراتيجيات أو طرق مواجهة المخاطر فيما يلي: (زهراء وعبد القادر، 2023، ص318)

1- استراتيجية تجنب المخاطر: تعني هذه الطريقة منع حدوث الخسارة بعدم التعرض لها أي أنه لا يتم مطلقا اكتساب أي حالة تعرض للخسارة، أو يتم استبعاد التعرض للخسارة الموجودة ويتم ذلك عن طريق عدم الخوض في الأنشطة التي من الممكن أن تعرض المؤسسة للمخاطر.

2- استراتيجية التحوط : تتمثل هذه الاستراتيجية في سعي المؤسسة للالتفاف أو التحوط على المخاطر المعنية مع امكانية أن تكون عرضة لمخاطر أخرى إن أمكن لكن أقل حدة، أو تتمكن من التحكم فيها بشكل أفضل هذا النوع من الاستراتيجيات يطبق عادة عندما تواجه المؤسسة مخاطر عالية، لكنها غير قادرة على تحديدها بدقة وقياس أثارها المحتملة، فالمؤسسة لا ترغب في أخذ جبهة أمام مخاطر محددة، لكن ترغب في حصرها من خلال التحوط على المخاطر الأكثر ملائمة وترك المجال لمخاطر جديدة أقل حساسية بالنسبة لها.

3- استراتيجية القبول هذه الاستراتيجية تتمثل في قبول المخاطر كما هي أو كما تم تحديدها فالمؤسسة تتبنى هذا الخيار الاستراتيجي مع العلم بأنها لن ترصد أي موارد لتغطية المخاطر دون أي نقاش.

4- استراتيجية الحد من المخاطر: أي اتخاذ اجراءات الأمن والسلامة والوقاية الممكنة للتعامل مع مختلف المواقف التي تفضي للخطورة، والتي في حالة الالتزام بها يكون تأثير المخاطر غير مؤكد أو غير مؤثر بشكل كبير وبالتالي تفادي الخسائر الممكنة.

5- استراتيجية القبول مع التخفيض تعد هذه الاستراتيجية أو الخيار الاستراتيجي مسار (منهج تكميلي) من استراتيجية القبول واستراتيجية الحد من المخاطر، وتتمثل في وضع أدوات جزئية (فرعية) للحد من المخاطر التي تم تحديدها، لكن دون القضاء عليها نهائيا.

رابعاً: متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية:

وقد قدمت اتفاقية بازل الثانية للمرة الأولى متطلبات صريحة لرأس المال حتى بالنسبة للمخاطر التشغيلية، والتي تتساوى قواعدها وأنظمتها مع تلك الخاصة بمخاطر السوق والائتمان. تكمن المعالجة الاحترازية للمخاطر التشغيلية في تقدير ثلاث منهجيات لحساب متطلبات رأس المال: وهي منهج المؤشر الأساسي، BIA؛ النهج التقليدي الموحد، TSA؛ ونهج القياس المتقدم، AMA.

نهج المؤشر الأساسي:

يتميز بحسابه البسيط وإمكانية الوصول إليه بسبب عدم وجود متطلبات محددة للبنوك الراغبة في استخدامه. ومع ذلك، فإنه يكشف عن ارتباط نادر مع المخاطر التي تتكبدها المؤسسات الفردية، لأن معلمات الحساب لا يتم تحديدها على أساس البيانات التاريخية للمؤسسة، ولكن على مستوى النظام. بموجب منهج المؤشر الأساسي، تساوي متطلبات الأموال الخاصة للمخاطر التشغيلية 15% من المتوسط على مدى ثلاث سنوات

للمؤشر ذي الصلة. يجب على المؤسسات حساب المتوسط على مدى ثلاث سنوات للمؤشر ذي الصلة على أساس من آخر ثلاث ملاحظات شهرية اثني عشر في نهاية السنة المالية.

النهج الموحد البديل – :ASA

تتمتع السلطات الإشرافية الوطنية بصلاحيات تقديرية للسماح للبنك باستخدام النهج القياسي البديل (ASA)، طالما أن المؤسسة قادرة على إثبات أنه باستخدام النهج القياسي قد يؤدي بعض المخاطر إلى المبالغة في تقديرها وأن ASA يمكن أن تقدم رهانًا على سبيل المثال، لتجنب الازدواجية في حساب المخاطر.

على وجه الخصوص، تنص المادة 319 (CRR) – المستندة إلى نفس القواعد المنصوص عليها في اتفاقية بازل – على أن تطبق المؤسسات المؤشر المناسب لخطوط الأعمال "الخدمات المصرفية للأفراد" و"الخدمات المصرفية التجارية"، وهو المؤشر المناسب. مؤشر الدخل الطبيعي يساوي المبلغ الاسمي للقروض والسلفيات مضروبا في 0.035. لكي يُسمح للمؤسسة باستخدام المنهج الموحد البديل، يجب أن تستوفي جميع الشروط التالية:

أ. يجب أن تمثل أنشطته المصرفية للأفراد أو الخدمات المصرفية التجارية ما لا يقل عن 90% من دخله؛

ب. يجب أن تشتمل نسبة كبيرة من أنشطته المصرفية للأفراد أو الخدمات المصرفية التجارية على قروض مرتبطة باحتمالية التعثر العالية؛ و

ج. يوفر النهج الموحد البديل أساسًا مناسبًا لحساب متطلبات الأموال الخاصة به للمخاطر التشغيلية.

P. Leone and P. Porretta 36 يعزى الدافع الأساسي لتطبيق مؤشر الدخل الطبيعي إلى الصعوبات التي يمكن أن تواجهها البنوك في فصل القروض والمدفوعات المقدمة المتعلقة بالأنشطة التي تقع ضمن خط أعمال التجزئة من القروض والمدفوعات المقدمة ذات الصلة ل

الأنشطة التي تقع ضمن خط الأعمال التجارية.

أساليب القياس المتقدمة (AMA):

النهج الأخير الذي اقترحته لجنة بازل لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية (AMA) لا يمكن تحديده، مثل BIA وSA، كصياغة تحليلية، ولكنه يعطي إمكانية استخدام مجموعة واسعة من النماذج، التي تتميز بمستوى متزايد لتطور المخاطر والحساسية. يهدف قرار لجنة بازل باقتراح مجموعة من النماذج – بدلاً من نموذج واحد – لقياس المخاطر إلى تزويد البنوك بمرونة واسعة في معالجة المنهجية المستخدمة لحساب متطلبات رأس المال، وذلك لجعلها متسقة مع نموذج أعمال البنك. وملامح المخاطر التشغيلية ذات الصلة. تسمح هيئة الإشراف للبنوك التي تستوفي متطلبات كمية ونوعية محددة – إلى جانب آليات حوكمة الشركة والمتطلبات التنظيمية مع الإشارة إلى الضوابط الداخلية ونظام إدارة المخاطر التشغيلية – باحتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية باستخدام نماذج قياس تحليلية قادرة على معبراً عن استيعاب رأس المال الاقتصادي المرتبط بهذا التصنيف للمخاطر. (Leone; Porretta, 2018, P30–37)

المبحث الثالث: الأداء المالي

أولاً: تعريف الأداء المالي:

يمكن تعريف الأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء الشركات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية، وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (بديدة، 2021، ص32)

يعرّف الأداء المالي على أنه قدرة الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامها للأموال المتاحة، وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والفني والإداري خلال فترة زمنية معينة. (الشواورة، 2008، ص233) كما يعرّف بأنه مختلف السبل والعمليات التي تعتمد عليها المؤسسة سعياً منها للوصول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف المرغوبة، تحت قيد تدنية التكاليف إلى أدنى حد من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها، وكذلك الحفاظ على مصالح مختلف الأطراف التي لها علاقة بها والموازنة بينها (جغام وبوقرة، 2018، ص10)

والأداء المالي هو: قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محدّدة مسبقاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثمّ مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (بورنيسة وخيضر، 2019، ص 223)

ثانياً: أهمية تحليل الأداء المالي:

- تتجلى أهمية تحليل الأداء المالي من خلال: (الدويك، 2021، ص21)
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.

- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المصرف وقدرته على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

وقام المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB) بإصدار المعيار الدولي للمراجعة ISA 520، الخاص بالإجراءات التحليلية في مراحل التخطيط والمراجعة الشاملة لعملية التدقيق. وذلك بهدف تحليل النسب والمؤشرات المهمة. وتتضمن الإجراءات التحليلية دراسة مقارنة لمعلومات المصارف مع:

- المعلومات التاريخية للفترات السابقة.
- النتائج المتوقعة، في الموازنات التقديرية أو التنبؤات أو توقعات المدقق.
- المعلومات المماثلة للقطاع المصرفي.

ثالثاً: معايير الأداء المالي:

بحسب (رشيد، 2005، ص121) يوجد عدة معايير لتقييم الأداء المالي وهي على سبيل المثال لا الحصر:

1. المعايير التاريخية:

وتعني مقارنة الأداء المالي الحالي مع الأداء السابق وتعدّ هذه المعايير لمعرفة درجة التحسن أو التردي في أداء البنك ويشترط لاستعمال هذه المعايير عدم حصول أي متغيرات تؤثر على قابلية المقارنة كتوسع النشاط أو استعمال أساليب جديدة وكذلك استبعاد أثر المتغيرات الأخرى كالتضخم.

2. المعايير المستهدفة:

وهي تلك المعايير التي تعكس مستوى معين للأداء يمكن اعتباره مناسباً وتتمثل هذه المعايير بالأرقام أو الأهداف الواردة في الخطط والموازنات ودراسة الجدوى الاقتصادية وأرقام الكلف المعيارية. وبالرغم من أهميتها إلا أن ما يعيبها هو احتمال عدم الدقة في إعدادها أو عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرغوبة.

3. المعايير القطاعية (الصناعية):

يستفيد المحلّل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء. وتمثل هذه المعايير أساساً جيداً لمقارنة أداء البنك ومتابعته دورياً، خاصة وأن المصارف تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المصارف موضوع المقارنة في القطاع الواحد.

4. المعايير المطلقة:

وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المصارف.

رابعاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

يمكن قياس الأداء المالي للمصارف بعدة طرق مختلفة ولكن في هذا البحث سنقيم الأداء من خلال المؤشرات التالية: نسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، كفاية رأس المال.

يعتبر نظام المؤشرات المالية من أسهل وأسرع وأدق الأنظمة في تقويم الأداء المالي حيث يمكن من خلاله تقييم أداء المنشأة ومقارنتها بمثيلاتها، ومقارنة أداء المنشأة نفسها بما كانت عليه في السابق، وتستخدم هذه المؤشرات من قبل الإدارات الداخلية، أو من قبل جهات رقابية لتقويم الأداء، سواء على مستوى المنشاة ككل، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي: (العجلوني، 2008، ص 416).

I. العائد على الأصول:

تقيس هذه النسبة العائد على موجودات المصرف، وتساعد في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من أصوله، وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفوء في استخدام أصول البنك، ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الأصول

II. العائد على حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر الأموال الداخلية للبنك في تحقيق الأرباح. وكلما ارتفعت دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية وهذا يعني أداء إداري أفضل وتوظيف كفوء في استخدام موارد البنك الداخلية. وتقيس أيضاً العائد المالي المتحقق على حقوق المساهمين.

العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية

III. نصيب السهم من الأرباح (العائد على السهم):

وتقيس هذه النسبة كمية الأرباح التي تخص كل سهم في نهاية الفترة المالية. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح، وهذا من شأنه ارتفاع قيمة السهم في المستقبل، ويعبر عنه بالعلاقة التالي: (عقل، 2009، ص 42).

حصة السهم من الأرباح = صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم المكتتب بها

IV. السيولة:

سيتم قياس السيولة من خلال نسبة السيولة الجارية (Current Ratio): لها عدة أسماء أخرى مثل "معدل التداول" و "معدل رأس المال العامل" و "نسبة التداول" ويُقصد بها النسبة التي تقيس قدرة الشركة على تسديد قيمة "الالتزامات قصيرة الأجل" (Current Liabilities) المستحقة خلال عام واحد، حيث تساعد هذه النسبة المستثمرين والمحللين على رفع قيمة "الأصول المتداولة" (Current Assets) في الميزانية العامة للشركة، وبالتالي تسديد الديون الحالية والذمم الدائنة، لكن تظهر نقاط ضعف نسبة السيولة الجارية، عند استخدامها للمقارنة بين الشركات مختلفة الصناعات لأنها قد تؤثر سلباً على الرؤى الإنتاجية للشركات فيما بعضها.

وهي من أكثر النسب المالية شيوعا لقياس سيولة المنشأة , وهي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ,لذلك فهي تؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة وان ارتفاع النسبة هو مؤشر جيد لسيولة الشركة وتحسب كالاتي:

نسبة التداول = اجمالي الموجودات المتداولة / اجمالي المطلوبات المتداولة

ويلاحظ ان مقياس النسبة هوة (مرة) أي عدد مرات تغطية المطلوبات المتداولة مع هامش الأمان .

واذا كانت نسبة التداول =2 فأنها توصف بانها مقبولة ولكن مدى قبول هذه القيمة يعتمد على نوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة.(احمد ,حنظل ,2012 ,ص254)

V. كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال هي قدرة المصرف على تحمل المخاطر بالاعتماد على موارده الذاتية (رأس المال والاحتياطيات)، ويكون ذلك بالاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة.

وهي مدى متانة وقدرة رأس مال المصرف وأمواله الخاصة على امتصاص مخاطر وخسائر فشل العمليات الاستثمارية كمخاطر عدم السداد والانخفاض قيمة الاستثمارات.

وكفاية رأس المال هي نسبة رأس مال المصرف إلى درجة المخاطرة لديه، وتعتبر كفاية رأس المال مؤشر على مقدرة المصرف في سداد التزاماته وتحمل الخسائر.

VI. نسبة المديونية:

نسبة المديونية هي واحدة من النسب المالية الهامة التي تستخدم لتقييم هيكل رأس المال للشركات والمصارف. تعد نسبة المديونية إلى الودائع وحقوق الملكية مؤشرًا حيويًا لقدرة المصارف على إدارة التزاماتها المالية وتحقيق استقرار مالي على المدى الطويل. تُظهر هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على الديون مقارنة بالودائع ورأس المال الخاص به. يعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشرًا إيجابيًا على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته دون الحاجة إلى اعتماد كبير على الديون الخارجية، مما يعزز من مرونته المالية واستقراره في مواجهة المخاطر التشغيلية. وفقًا لدراسة في مجال تحليل النسب المالية، "تعتبر نسبة المديونية إلى حقوق الملكية أحد المقاييس الأساسية لتقييم مدى تحمل المؤسسة للمخاطر المالية، حيث أن النسبة العالية قد تشير

إلى احتمالية تعرض المؤسسة لمشاكل في السيولة والقدرة على تسديد الديون في المستقبل" (محمد، 2020، ص. 45).

الفصل الثاني

الإطار العملي للبحث

تمهيد:

يشمل الإطار العملي للدراسة جميع البيانات المتعلقة بمتغيرات البحث (المخاطر التشغيلية، الأداء المالي) بواسطة أسلوب وإجراءات البحث التي تم اتباعها من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد مجتمع البحث وإيضاح أدوات جمع البيانات وكيفية تحليلها باستخدام برنامج (SPSS) في معالجة البيانات للإجابة عن تساؤلات وفرضيات البحث للوصول إلى تحليل علمي يؤدي إلى نتائج عملية يمكن استخدامها وتطبيقها في بيئة العمل السورية.

ينقسم الإطار العملي إلى مبحثين في المبحث الأول سوف يتم عرض عينة البحث ومتغيرات البحث وفي المبحث الثاني سوف يتم عرض التحليل الوصفي لبيانات العينة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: عينة ومتغيرات البحث

اولاً: لمحة عن عينة البحث:

بنك قطر الوطني سورية:

تأسس بنك قطر الوطني – سورية بتاريخ 30 أيلول عام 2009، في الجمهورية العربية السورية وأدرج في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2010، ويبلغ رأسمال المصرف 16,500,000,000 ليرة سورية.

بنك الشرق:

تأسس بنك الشرق بتاريخ 22 ديسمبر عام 2008، في الجمهورية العربية السورية وأدرج في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2010، ويبلغ رأسمال المصرف 4,125,000,000 ليرة سورية.

بنك الائتمان الأهلي:

تأسس بنك الائتمان الأهلي بتاريخ 30 أغسطس عام 2005، في الجمهورية العربية السورية وأدرج في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2009 وكان يعرف باسم بنك عودة حتى شهر مارس 2021، ويبلغ رأسمال المصرف 6,001,466,800 ليرة سورية.

بنك بيمو السعودي الفرنسي:

تأسس بنك بيمو السعودي الفرنسي بتاريخ 29 ديسمبر عام 2003، في الجمهورية العربية السورية وأدرج في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2009، ويبلغ رأسمال المصرف 10,000,000,000 ليرة سورية.

المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

تأسس المصرف الدولي للتجارة والتمويل بتاريخ 14 ديسمبر عام 2003، في الجمهورية العربية السورية وأدرج في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2009، ويبلغ رأسمال المصرف 10,500,000,000 ليرة سورية.

ثانياً: متغيرات البحث:

تم تحديد متغير مستقل واحد وهو المخاطر التشغيلية.

وأربع متغيرات تابعة: الربحية، السيولة، المديونية، كفاية رأس المال.

وتم اختيار متغيرات البحث وفقاً لدراسة (ضاهر وفلاح، 2017) و(زهراء وعبد القادر، 2023)

سيتم دراسة هذه المتغيرات للبنوك السورية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة 2019-2023 حيث سيتم دراسة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

المبحث الثاني: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات

أولاً: التوصيف الاحصائي:

الجدول (1) التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث

	المخاطر التشغيلية	*المديونية*	*كفاية رأس المال*	*السيولة*	*العائد على الأصول*
Mean	-0.0297	3.0067	0.8838	0.6951	0.1298
Standard Deviation	0.0199	2.3576	0.9414	1.4447	0.1496
Kurtosis	-0.9619	0.1790	0.3366	11.7179	1.3960
Skewness	-0.3063	0.8828	1.3994	3.3601	1.4240
Minimum	-0.0650	0.3314	0.1944	0.0667	-0.0024
Maximum	0.0098	8.5401	3.1380	6.7825	0.5498

من الجدول السابق نجد أن:

بلغ المتوسط الحسابي للمخاطر التشغيلية 0.0297- بانحراف معياري 0.0199 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فبيانات المتغير غير متجانسة، كما أن المنحني ملتوي نحو اليسار لان قيمة معامل الالتواء 0.3063- وقيمة معامل التفلطح 0.9619- فالمنحنى متفلطح وكانت أكبر قيمة 0.0098 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2019، بينما أصغر قيمة 0.065- لبنك الائتمان الأهلي في عام 2022.

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة المديونية 3.0067 بانحراف معياري 2.3476 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فبيانات المتغير غير متجانسة، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين لان قيمة معامل

الالتواء 0.8828 وقيمة معامل التفلطح 0.1790 فالمنحنى متفلطح وكانت أكبر قيمة 8.5401 لبنك بيمو السعودي الفرنسي في عام 2018، بينما أصغر قيمة 0.3313 في بنك قطر في عام 2020.

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال 0.8838 بانحراف معياري 0.9414 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فبيانات المتغير غير متجانسة، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين لان قيمة معامل الالتواء 1.3994 وقيمة معامل التفلطح 0.3366 فالمنحنى متفلطح وكانت أكبر قيمة 3.1380 لبنك قطر في عام 2020، بينما أصغر قيمة 0.1944 لبنك بيمو السعودي الفرنسي في 2021.

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة السيولة 0.6951 بانحراف معياري 1.4447 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فبيانات المتغير غير متجانسة، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين لان قيمة معامل الالتواء 3.3601 وقيمة معامل التفلطح 11.7179 فالمنحنى مدبب وكانت أكبر قيمة 6.7825 لبنك الشرق في عام 2021، بينما أصغر قيمة 0.0667 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في عام 2023.

بلغ المتوسط الحسابي لنسبة للعائد على الأصول 0.1298 بانحراف معياري 0.1496 وبما أن الانحراف أكبر من 25% من المتوسط فبيانات المتغير غير متجانسة، كما أن المنحني ملتوي نحو اليمين لان قيمة معامل الالتواء 1.4240 وقيمة معامل التفلطح 1.3960 فالمنحنى متفلطح وكانت أكبر قيمة 0.5498 لبنك قطر في عام 2023، بينما أصغر قيمة 0.0024- لبنك الائتمان الأهلي في عام 2018.

ثانياً: تطور متغيرات البحث:

1- بنك قطر الوطني سورية:

الشكل (1) تطور متغيرات بنك قطر الوطني

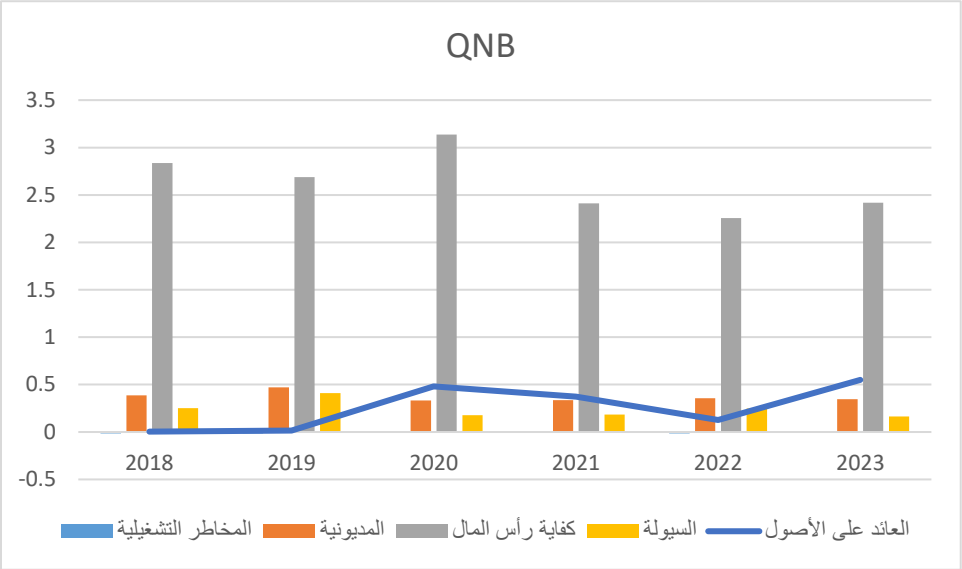

المخاطر التشغيلية :تتراوح بين -0.016 في 2018 و -0.008 في 2023. هناك تحسن طفيف في تقليل المخاطر التشغيلية على مر السنوات.

المديونية :تتراوح بين 0.33 و 0.47. هناك تذبذب بسيط في نسبة المديونية ولكنها ظلت ضمن نطاق محدود.

كفاية رأس المال :تتراوح بين 225.51% و 313.80%. نسبة مرتفعة تدل على قدرة البنك على تحمل الخسائر.

السيولة :تتراوح بين 0.165 و 0.410. هناك تذبذب في نسبة السيولة، مما يشير إلى تغير في قدرة البنك على تلبية التزاماته القصيرة الأجل.

العائد على الأصول :ارتفع بشكل ملحوظ من 0.42% في 2018 إلى 54.98% في 2023، مما يشير إلى تحسين كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.

2- بنك الشرق:

الشكل (2) تطور متغيرات بنك الشرق

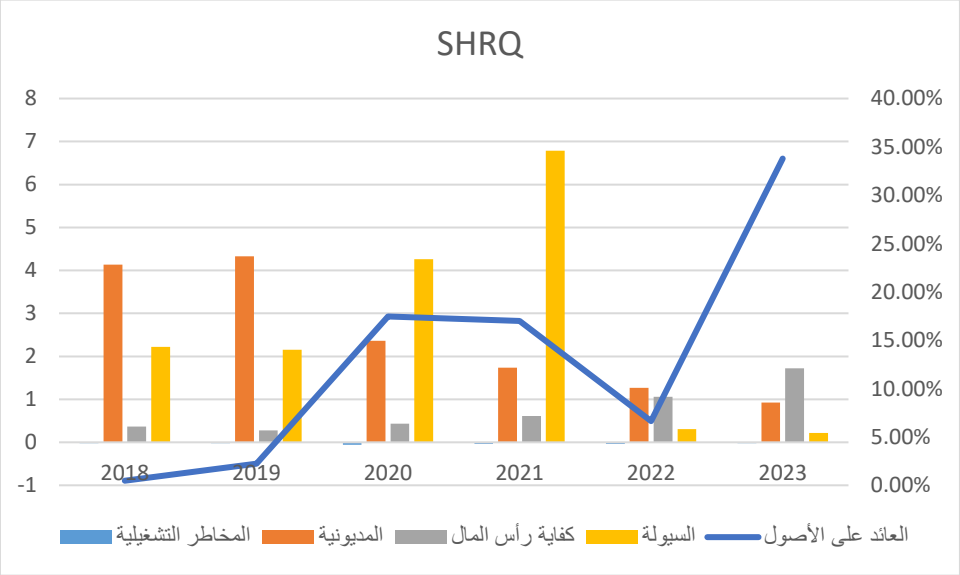

المخاطر التشغيلية :تتراوح بين -0.018 و -0.054. تظهر تذبذبًا كبيرًا ولكن تحسنًا في 2023.

المديونية :تناقصت بشكل ملحوظ من 4.13 في 2018 إلى 0.92 في 2023. يدل على تحسين إدارة الديون.

كفاية رأس المال :تحسنت من 36.45% في 2018 إلى 172.38% في 2023، مما يشير إلى تعزيز قاعدة رأس المال.

السيولة :تتذبذب بشكل كبير، مع وجود نسب عالية في بعض السنوات مثل 6.78 في 2021.

العائد على الأصول :تحسن ملحوظ من 0.47% في 2018 إلى 33.79% في 2023، مما يشير إلى تحسين في الأداء المالي.

3- بنك الائتمان الأهلي:

الشكل (3) تطور متغيرات بنك الائتمان الأهلي

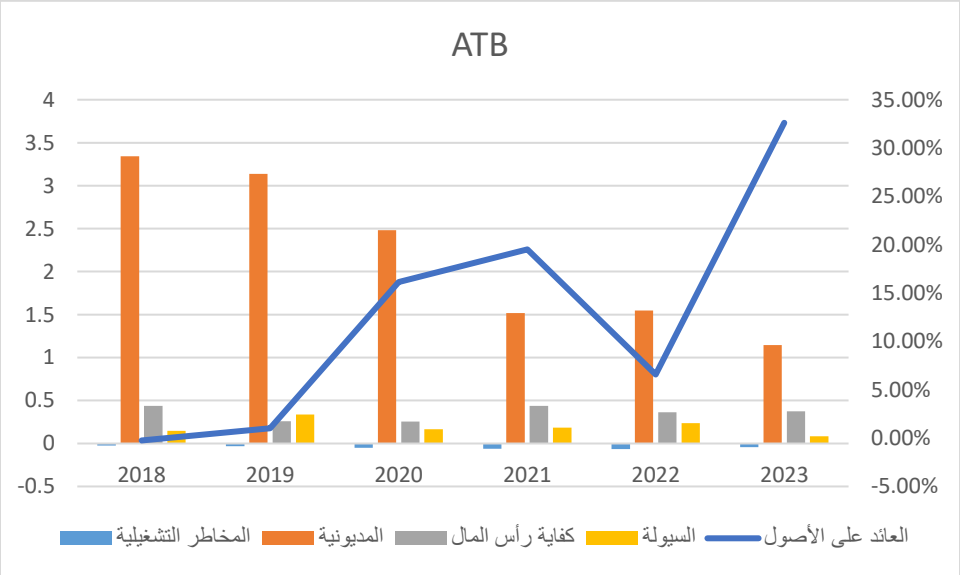

المخاطر التشغيلية :تزايدت من -0.023 في 2018 إلى -0.064 في 2022 ثم تحسنت إلى -0.042 في 2023.

المديونية :تناقصت بشكل ملحوظ من 3.34 في 2018 إلى 1.14 في 2023.

كفاية رأس المال :تذبذب بنسبة كبيرة، مع أعلى نسبة 43.79% في 2021.

السيولة :تتراوح بين 0.08 و 0.34. تحسن في بعض السنوات ولكنها ظلت منخفضة نسبيًا.

العائد على الأصول :تحسن كبير من −0.24% في 2018 إلى 32.61% في 2023، مما يشير إلى تحسين في الكفاءة والربحية.

4- بنك بيمو السعودي الفرنسي:

الشكل (4) تطور متغيرات بنك بيمو السعودي الفرنسي

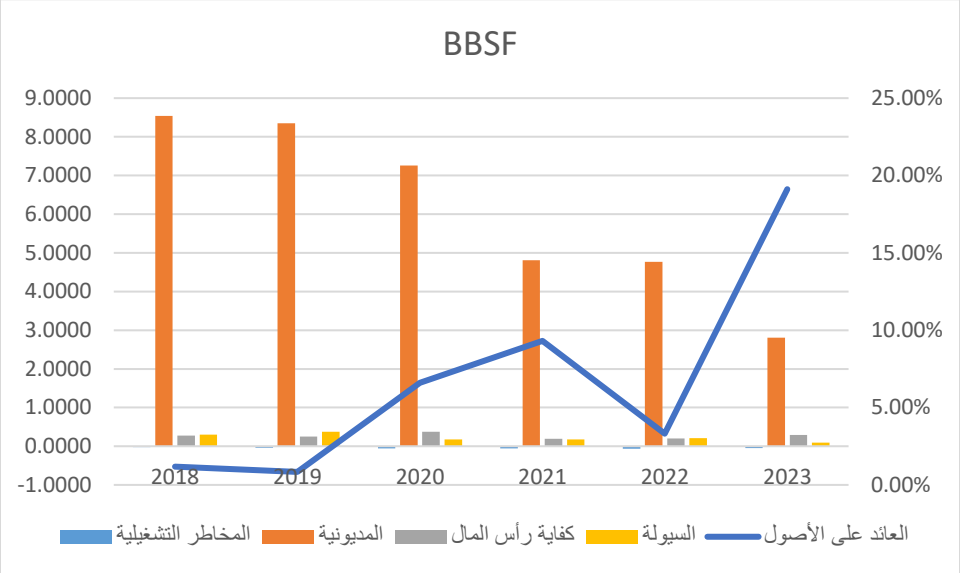

المخاطر التشغيلية :تزايدت من −0.020 في 2018 إلى −0.061 في 2022 ثم تحسنت إلى −0.050 في 2023.

المديونية :تناقصت من 8.54 في 2018 إلى 2.80 في 2023.

كفاية رأس المال :تذبذبت بشكل كبير بين 19.44% و 37.63%.

السيولة :تتراوح بين 0.09 و 0.37. تذبذب ولكنها ظلت منخفضة نسبيًا.

العائد على الأصول :تحسن كبير من 1.18% في 2018 إلى 19.11% في 2023.

5- المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

الشكل (5) تطور متغيرات المصرف الدولي للتجارة والتمويل

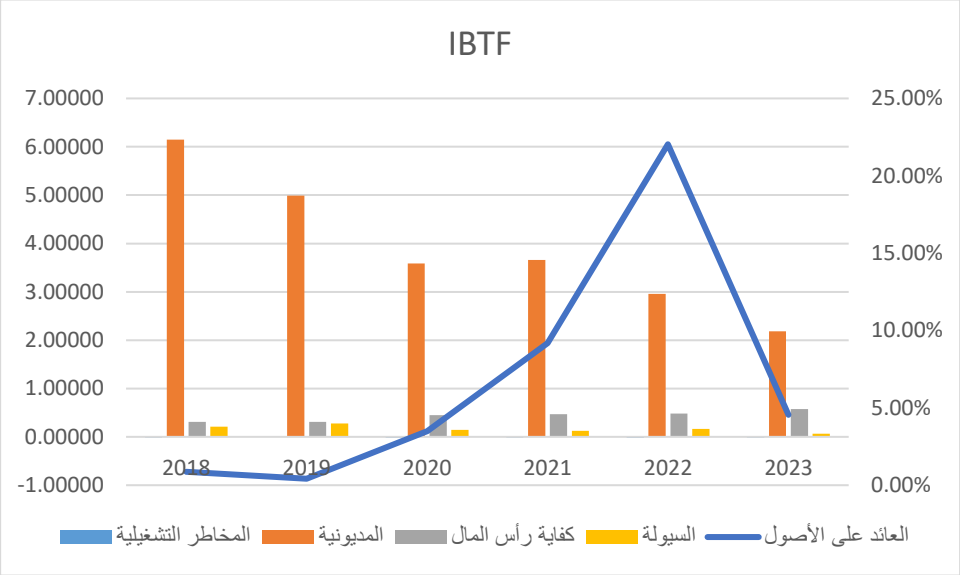

المخاطر التشغيلية :تتراوح بين -0.015 و 0.009. تذبذب ولكنها ظلت ضمن نطاق منخفض.

المديونية :تناقصت من 6.14 في 2018 إلى 2.18 في 2023.

كفاية رأس المال :تزايدت من 30.67% في 2018 إلى 57.64% في 2023.

السيولة :تذبذبت بين 0.066 و 0.278.

العائد على الأصول :تزايد من 0.87% في 2018 إلى 22.04% في 2022 ثم انخفض إلى 4.55% في 2023.

الخلاصة: بنك قطر وبنك الشرق يظهران استقرارًا وقوة في الأداء المالي مع تحسن مستمر في العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال، بينما بنك بيمو وبنك الائتمان الأهلي أظهرا تحسينات ملحوظة في نسب المديونية والعائد على الأصول. بنك سورية الدولي للتجارة والتمويل أظهر أيضًا تحسنًا في بعض النواحي لكنه بحاجة إلى تحسين في نسب السيولة والعائد على الأصول في السنوات الأخيرة.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث:

1- يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في مديونية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (2) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في المديونية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.171[a]	.029	-.005	2.3638298
a. Predictors: (Constant), X				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.735	1	4.735	.847	.365[b]
	Residual	156.455	28	5.588		
	Total	161.190	29			
a. Dependent Variable: Y1						
b. Predictors: (Constant), X						

Coefficients[a]						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.403	.785		3.062	.005
	X	-20.314	22.068	-.171	-.921	.365
a. Dependent Variable: Y1						

تبين الجداول السابقة وجود علاقة ضعيفة بمقدار 17.1% بين المتغير المستقل والتابع، نسبة تفسير المتغير المستقل 2.9% من المتغير التابع، تبين أن هذا المتغير ليس له أثر معنوي لأن sig=0.365 أكبر من مستوى الدلالة 5%.

اذاً نرفض الفرضية الأولى: يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في مديونية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

2- يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (3) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.497[a]	.247	.220	.8311691
a. Predictors: (Constant), X				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.357	1	6.357	9.202	.005[b]
	Residual	19.344	28	.691		
	Total	25.701	29			
a. Dependent Variable: Y2						
b. Predictors: (Constant), X						

Coefficients[a]						
		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
Model		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.583	.276		5.736	.000
	X	23.538	7.759	.497	3.033	.005
a. Dependent Variable: Y2						

تبين الجداول السابقة وجود علاقة متوسط بمقدار 49.7% بين المتغير المستقل والتابع، نسبة تفسير المتغير المستقل 24.7% من المتغير التابع، تبين أن هذا المتغير له أثر معنوي لأنsig=0.005 أصغر من مستوى الدلالة 5%. ويمكن كتابة معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$Y_2=1.583+23.538X$$

اذاً نقبل الفرضية الثانية: يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3- يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في سيولة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (4) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في السيولة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.105[a]	.011	-.024	1.4620668
a. Predictors: (Constant), X				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.670	1	.670	.313	.580[b]
	Residual	59.854	28	2.138		
	Total	60.524	29			
a. Dependent Variable: Y3						
b. Predictors: (Constant), X						

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.468	.485		.965	.343
	X	-7.642	13.649	-.105	-.560	.580
a. Dependent Variable: Y3						

تبين الجداول السابقة وجود علاقة ضعيفة بمقدار 10.5% بين المتغير المستقل والتابع، نسبة تفسير المتغير المستقل 1.1% من المتغير التابع، تبين أن هذا المتغير ليس له أثر معنوي لأن sig=0.580 أكبر من مستوى الدلالة 5%.

اذاً نرفض الفرضية الثالثة: يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في سيولة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الجدول (5) نتائج اختبار الانحدار للمخاطر التشغيلية في الربحية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.121[a]	.015	-.020	.1510726
a. Predictors: (Constant), X				

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.010	1	.010	.419	.523[b]
	Residual	.639	28	.023		
	Total	.649	29			
a. Dependent Variable: Y4						
b. Predictors: (Constant), X						

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.157	.050		3.130	.004
	X	.913	1.410	.121	.647	.523
a. Dependent Variable: Y4						

تبين الجداول السابقة وجود علاقة ضعيفة بمقدار 12.1% بين المتغير المستقل والتابع، نسبة تفسير المتغير المستقل 1.5% من المتغير التابع، تبين أن هذا المتغير ليس له أثر معنوي لأن sig=0.523 أكبر من مستوى الدلالة 5%.

اذاً نرفض الفرضية الرابعة: يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- من خلال مقارنة المتوسط والانحراف المعياري في التوصيف الإحصائي نجد أنه يوجد تشتت في جميع المتغيرات البحث.
- تحسن الأداء المالي: معظم البنوك أظهرت تحسنًا ملحوظًا في العائد على الأصول مع مرور السنوات، مما يشير إلى كفاءة أفضل في استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.
- تذبذب نسب المخاطر التشغيلية: على الرغم من التحسن في بعض السنوات، إلا أن هناك تذبذبًا في نسب المخاطر التشغيلية. من المهم للبنوك الحفاظ على استراتيجيات ثابتة لتقليل المخاطر التشغيلية.
- تحسن نسب المديونية: شهدت معظم البنوك تحسينًا في نسب المديونية، مما يدل على إدارة أفضل للديون وتقليل الاعتماد على التمويل بالديون.
- كفاية رأس المال المرتفعة: بعض البنوك، مثل بنك قطر وبنك الشرق، حافظت على نسب كفاية رأس المال المرتفعة، مما يعكس قدرتها العالية على تحمل الخسائر.
- تذبذب نسب السيولة: تذبذبت نسب السيولة بين البنوك، مما يشير إلى اختلاف في قدرتها على تلبية الالتزامات القصيرة الأجل. يعتبر هذا مؤشرًا هامًا على الاستقرار المالي للبنوك.
- لا يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في مديونية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
- يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في كفاية رأس المال للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- لا يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في سيولة المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- لا يوجد أثر للمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

التوصيات:

- يجب على البنوك التركيز على تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر التشغيلية وتقليلها بشكل مستدام من خلال تحسين العمليات الداخلية والاستثمار في التكنولوجيا.
- ينبغي للبنوك العمل على زيادة كفاءة استخدام الأصول لتحقيق أعلى عائد ممكن. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة المحفظة الاستثمارية وتقديم خدمات مالية مبتكرة.
- يوصى بمواصلة تحسين إدارة الديون لتقليل نسب المديونية، مما يعزز من استقرار البنوك على المدى الطويل. يمكن ذلك من خلال البحث عن مصادر تمويل بديلة وتحسين الهيكلة المالية.
- ينبغي للبنوك الحفاظ على نسب كفاية رأس المال المرتفعة لضمان القدرة على تحمل الخسائر في الأوقات الصعبة. يمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الاحتياطات الرأسمالية وإعادة استثمار الأرباح.
- يجب على البنوك العمل على تحسين نسب السيولة لضمان القدرة على تلبية الالتزامات القصيرة الأجل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين إدارة التدفقات النقدية وزيادة الاستثمارات في الأصول السائلة.

المراجع

المصادر والمراجع العربية:

- الأجنف، أيمن. (2018). أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الاستاذ المساعد سمير عباس احمد, & المدرس المساعد عبد علي حنظل. (2012). استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الاداء. *Journal of Baghdad College of Economic sciences University*, (32).
- إلياس زكرياء, مناد بولنوار, حمزة, سايح, & صمعة. (2020). الضريبة عمى التجارة الالكترونية بين الفرض والإعفاء. *Business Economies Review & Finance*, *4*(2).
- أيمن محمد الأجنف, & محمد عقيل زايد. (2018). أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف العاملة بمملكة البحرين. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*, (11), 98-51.
- بورقبة، شوقي. زرارقي، هاجر. (2015). "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- الحجاوي، طلال. (2013). SWOT لتقييم المصارف التجارية، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية.
- حماد، طارق. (2003). تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة – الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر.

- رشوان، عبد الرحمن محمد وقاسم، زينب عبد الحفيظ. (2023). أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) على دعم الميزة التنافسية للبنوك. المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، 1(2), 82-96.
- شخوم، رحيمة. حفاي، عبد القادر. (2021). "أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية-دراسة قياسية لعينة من المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة (2010-2018)"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 02، ص217-232.
- الشمري، صادق. (2013). إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية.
- صلاح الدين محمد امين, & صادق راشد الشمري. (2013). متطلبات أنموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية" دراسة استطلاعيه لأراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي". *Journal of Economics and Administrative Sciences*, *19*(71), 35-35.
- طارق عبد العال، حماد. (2003). إدارة المخاطر. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 23.
- طه، حسنين. بكر، محمود. "نموذج مقترح لقياس أثر المخاطر المالية الداخلية على ربحية البنوك التجارية في البورصة المصرية"، مجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 02، العدد 08، 2022، ص 973-1037.
- عبد اللطيف، محمد يوسف وعبد الرحمن، أمجد حسن ومهدى، محمد حسن. (2022). تفعيل دور إدارة المخاطر التشغيلية لتحسين الأداء المالي والإداري للبنوك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة العلوم البيئية, 51(1), 67-102.

- عجلوني، محمد محمود. (2008). البنوك الإسلامية – أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية. دار المسيرة للطباعة والنشر.
- فاطمة زهراء، سكندري وبن يحي عبد القادر، علي. (2023). تأثير إدارة المخاطر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة تطبيقية لمؤسسة ميناء تنس بولاية شلف. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد (11)، العدد (03).
- الكافي، مصطفى. (2014). تحليل وادارة بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد، علي. (2020). تحليل النسب المالية في المصارف. دار النشر الأكاديمية، ص. 45.
- مريم، بورنيسة وخيضر، خنفري. (2022). دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. مجلة العلوم الاقتصادية.
- نواصرة, بن قديدح, صابرينة, قدام, & جمال الدين (مشرفا). (2023). أثر المخاطر التشغيلية والمالية على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: دراسة قياسية لمؤسسة ميناء جن جن–جيجل– خلال الفترة من 2014إلى 2021 (Doctoral dissertation, جامعة جيجل).

المصادر والمراجع الأجنبية:

- Al-Shari, H. A., & Lokhande, M. A. (2023). The relationship between the risks of adopting FinTech in banks and their impact on the performance. Cogent Business and Management, 10 (1).
- Frame, W. S., McLemore, P., & Mihov, A. (2023). Haste makes waste: Banking organization growth and operational risk. Available at SSRN 4412401.
- Leone, P., Porretta, P., & Vellella, M. (Eds.). (2017). Measuring and managing operational risk: an integrated approach. Springer.